ـــراطيـــــة!!

تعادي النساء، ونعلم بأن بعض الاتجهات ستستغل نظام الكوتا لتعزيز وضعها الانتخابي، ولكن هذا لا يعني رفض الفكرة برمتها.

* ومن المهم التذكير أن هذه المخاطر تنطبق على القانون الحالي: فهل يختلف ذلك عن العديد من الرجال الذين يعملون في السياسة وفي المجالس البلدية والتشريعية؟ فهل هم الأفضل تمثيلا للفئات التي يفترض أن يمثلوها، بعضهم نعم وبعضهم الآخر لا، وهذا ما سيكون بالنسبة للنساء.

* ولكن هذا لا يجب أن يوحي بأن النساء اللواتي سيترشحن سيكن (في المتوسط) أقل كفاءة من الرجال، فقد أصبح من المسلم به أن النساء الفلسطينيات يتمتعن بدرجة عالية من التعليم والخبرة النضالية والمهنية والإدارية.

* كما أن تعريف الكفاءة ما زال تعريفاً ذكورياً، ينظر لخبرات الرجال في الحياة العامة وضمن اللعبة السياسية على أنها هي (الكفاءة)، بينما الكفاءة هي مفهوم واسع وشمولي: فما الذي يمنع أن تكون ربات البيوت ممثلات في المجلس المحلي، وهن الأكثر كفاءة من حيث فهمهن وتقديرهن لحاجات المجتمع المحلي والأسرة وإدارتها والفئات المختلفة في المجتمع، وهن الأقرب لمثل هذه الحاجات ولديهن الحلول المجربة للتعامل مع الكثير من المشكلات التي تواجهها البلديات سواء تلك المتعلقة بالمياه أو الصحة العامة أو الكهرباء أو البيئة.

أكثر من ٤٣٪ من الفلسطينيين، ليسوا على استعداد لانتخاب امرأة لمنصب الرئاسة

* وفي مجال اشتراط الكفاءة، نجد أن الرجال المرشحين عام ١٩٩٦ جاءوا من خلفيات علمية متباينة وضمن تجارب نضالية غير موحدة، ولم يتجاوز تحصيل ٤،١١٪ منهم التعليم الثانوي، فلماذا لا يتم تغيير النظام الانتخابي لضمان عدم تمثيل الرجال الأقل تأهيلا من بينهم؟ (مع قناعتي أن التعليم وحده ليس العامل الحاسم في تحديد الكفاءة).

إذا ما هي الدوافع الحقيقية لمعارضة الكوتا؟

دوافع انتخابية ضيقة.

* إن الدوافع الحقيقية عديدة وتتباين بين عضو وآخر، ولكنها في معظمها تعبر عن مخاوف ناتجة عن تقديرات انتخابية ضيقة لهم ولمؤيديهم، خصوصاً الذين يفوزون عادة على أسس عشائرية تقليدية سواء في المجالس المحلية أو المجلس التشريعي.

* فالخوف الأكبر بالنسبة لبعضهم، هو أن ينسحب قانون البلديات على الانتخابات التشريعية، فإذا هم خسروا هذه الجولة في المجالس المحلية سيجدون أن تقنين الكوتا سيكون أسهل في الانتخابات التشريعية القادمة (تصبح سابقة).

* وهؤلاء الأعضاء على إطلاع ودراية بموقف الشعب الفلسطيني من أدائهم، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن غالبية الفلسطينيين (أكثر من ٦٠٪) لن يصوتوا للأعضاء الحاليين في المجلس، وكثير من معارضي الكوتا يعرفون أنهم المقصودون بهذا التوجه، وبأن وضعهم الانتخابي لن يكون سهلاً.

* وبنظرة متفحصة لأدائهم في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، نجد وبوضوح أن ١٦ من الأعضاء المعارضين (ومن المؤكد ليس جميع المعارضين) كانوا في أدنى سلم التصويت في دوائرهم (يمكن مراجعة نتائج الانتخابات للراغبين).

الدعوة للنشاط النسوي تستدعي دعم الحركة النسوية وأجندتها وليس الوقوف في وجهها.

* كما أن هذا التخوف يتضاعف بارتباطه مع الاقتراح الذي يقضي بالنظام المختلط في الانتخابات التشريعية، والذي سيقلل من عدد المقاعد للدوائر لصالح القوائم الوطنية، وبالنظر أيضاً للملف الانتخابي لهؤلاء الأعضاء المنتخبين على أسس عشائرية، فإن فرصهم ستتضاءل في حال استخدام النظام المختلط.

* ومما سيزيد الطين بله بالنسبة لبعضهم هو دخول المعارضة لمعترك الانتخابات، مما يعني أن فرصهم ستتضاءل بشكل كبير (لثلاثة أسباب ذكرناها). إذن، المعركة الحالية، هي من ناحية معينة، بدء المعركة الحقيقية حول قانون الانتخابات التشريعية.

الفكر التقليدي ومعارضة حقوق المرأة.

* إن معارضة البعض تأتي من الخلفية الاجتماعية والثقافية لهم شخصياً ولقراءتهم للتوجهات في دوائرهم، ففي بعض الحالات نجد أن عدداً كبيراً من المعارضين يأتون من نفس الدوائر، ونجد المؤيدون أيضاً يأتون من دوائر معروفة بشكل أكبر بمناصرتها لحقوق النساء (ولكن ليس بالضرورة).

* إن افتراض هؤلاء الأعضاء بأن ناخبيهم هم ضد الكوتا هو افتراض خاطئ، حيث الغالبية في كافة الدوائر، وخصوصا الدوائر التي يمثلها غالبية المعارضين وبالتحديد في قطاع غزة، تؤيد الكوتا.

* مع أهمية التأكيد على أن الموقف الحالي لعدد من المعارضين لا يختلف كثيراً عن مواقف (تقليدية) تتسم بها توجهاتهم السياسية والاجتماعية عامة، فقد عارض العديد منهم تعديلات مختلفة تم اقتراحها لصالح النساء الفلسطينيات، ومن المؤكد أنهم سيستمرون في ذلك.

من أجل أن تكون الكوتا إيجابية.

* الكوتا هي آلية تسعى لتحقيق العدالة والانصاف، وحتى يتسنى تحقيق ذلك بشكل جوهري، هناك بعض العيوب التي سترافق تطبيق هذا القانون، كما أي قانون انتخابي بما في ذلك القانون الحالي الذي لا يعتبر محايدا، فهو نتيجة صراع إرادات سياسية ومصالح متجذرة بين القوى السياسية والاجتماعية والمناطقي والعشائرية. وإذا كان العديد من هذه التحيزات هو سلبي للمجتمع ويساهم في تقويض إمكانيات التنمية وتحقيق الديمقراطية (كالمناطقية والعشائرية بمفهومهما الضيق)، إلا أن الميز الإيجابي تجاه النساء هو ميز يستخدم كإجراء مؤقت وفيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

* يعتمد نجاح الكوتا في تحريك المجتمع والتجديد والمساهمة في التنمية، وعلى المدى البعيد، على كيفية تطبيق هذا النظام، فهناك فروق هائلة بين نظم الكوتا المختلفة، فهناك نظام (كوتا) يشجع المنافسة ويسعى إلى ترشيح أكبر عدد من النساء يتنافسن بينهن ومع الرجال في ظل نظام كوتا (مفتوح) يتيح لنسبة أكبر من ٢٠٪ للالتحاق في المجالس، ما يضمن سعي المرشحات وأحزابهن ومؤيديهن للدخول في منافسة قوية وغير مضمونة بالكامل. وهناك نظم (كوتا) لم تنجح في تحقيق الأغراض المرجوة منه كما هو معمول به في الأردن. ولذلك، فإن الأهم من إقرار الكوتا هو التفكير الملي والمفصل في الإجراءات والتعليمات المحددة لتطبيق النظام المقترح.

* كما أن نظام الكوتا سيكون ناجحاً إذا ما التزمت الأحزاب بترشيح نسبة من النساء في قوائمها تفوق ٢٠٪ بكثير، فما الذي يمنع الأحزاب من ترشيح ٣٠-٤٠٪، وكذلك أهمية الحملات الإعلامية التي يجب أن تقودها مؤسسات السلطة والمجتمع المدني ومؤسسات الإعلام للدفع بأن تكون الكوتا تجربة مجتمعية وتنموية ناجحة وليس إجراءً محصوراً وشكلياً. إذن، الكوتا ضرورية ولكنها غير كافية، حيث أنها لا بد أن تترافق مع إجراءات عديدة توعوية وعلى مستوى كافة السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

* وإن كنت أنا شخصيا، لا أؤيد نسبة ٢٠٪ بأي حال من الأحوال، فهي لا تتوافق مع التوصيات الدولية التي تنص على ٣٠٪ على الأقل، ولا مع الوضع الطبيعي القاضي بأن تكون نسبة تمثيل النساء في كافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ٥٠٪، وهذا هدف يمكن تحقيقه في حال وجود الإرادة، إلا أنني، كما العديد من المؤيدين، أجد نفس مضطراً للموافقة على نسبة ٢٠٪ كمقدمة للوصول إلى ٥٠٪. إن مثل هذه المداخلة تأتي من قناعة قائمة على دراسات متأنية للتجارب الإنسانية والمجتمعات المختلفة والتي تقول بأن (ما هو جيد للنساء، جيد للمجتمع وللتنمية).

* إن أفضل إيجابية تنتج عن الموقف الأخير للتشريعي المتمثل في الرفض المحدود للتعديل المقترح، هو دافع لتوحيد جهود كافة القوى المؤيدة لحقوق المرأة والإنسان والاتجاهات الديمقراطية الوطنية حول قضية مهمة، وفرصة للعمل المشترك على كافة القضايا. إذا فليستمر العمل للتأكيد على مبدأ الكوتا كإجراء ضروري في الوقت الحاضر، ولندعو أعضاء المجلس المؤيدين (وهم الغالبية من الأعضاء، ويكفي فخراً أن يكون من بينهم قيادات وطنية وديمقراطية بارزة، كمروان البرغوثي وحسام خضر وحيدر عبدالشافي وعزمي الشعيبي وحنان عشراوي ودلال سلامة وجميلة صيدم .....) لأخذ دورهم بمصداقية وعدم التفريط بقضية بهذه الأهمية، وندعوهم لحضور الجلسات والعمل الفوري لإقرار الكوتا للمجالس المحلية وللمجلس التشريعي أيضا.

أولويات ومطالب انتخابية

كتبت -خلود غانم

ذهبت عزيزة مبكرة إلى مركز الاقتراع ولم تتردد لحظة واحدة في التصويت لأبو مازن، وعند سؤالها عن سبب انتخابها سكتت برهة لتعود بذاكرتها إلى مأساتها ثم أجابت: «إخواني الاثنين وأخوالي الأربعة في سجون الاحتلال وأنا لم أرهم منذ عام، ولم يحاكموا حتى الآن، لذا انتخبت ابو مازن لأنه أملي الوحيد في أن يعمل على أطلاق سراحهم ويعيد الحياة إلى بيتنا»، وأضافت عزيزة «لقد اطلعت على برنامجه الانتخابي وجذبني طرحة السياسي وطريقته في إنهاء الاحتلال بالطرق السلمية والمفاوضات وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين حيث كان أبو مازن واقعي في طرحة وبرنامجه واضح أكثر من البرامج الأخرى».

تحسين أداء مؤسسات السلطة مطلب شعبي ووطني

وفقا لاستطلاع يوم الانتخابات الذي أجراه برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت في ٢٠٠٥/١/٩ حيث تم استطلاع أراء عينة حجمها ١١٥٠موزعة على ١٥٣ موقعا انتخابيا تبين أن تحسين أداء مؤسسات السلطة الوطنية كان من أولويات ٨٤٪ من الناخبين وفي المقابل حظي ضبط الأوضاع الأمنية على أولوية ٨١٪ حيث علق د. علي الجرباوي أستاذ العوم السياسية في جامعة بيرزيت قائلا: «يوجد تذمر واسع وسخط من قبل المجتمع على مؤسسات السلطة الفلسطينية وما اعتراها من فساد في إدارة المال العام بالإضافة إلى الترهل البيروقراطي في الجهاز الإداري والأمني والحكومي واعتماده على الواسطة والمحسوبية، وما لها من تأثير سياسي في عملية التوظيف». و أضاف الجرباوي: «إن ما عاناه الشعب الفلسطيني من فالتان أمني خلال الانتفاضة وغياب للقضاء وضع قضية ضبط الأوضاع الامنية واصلاح أجهزتها في سلم أولويات الشعب الفلسطيني، وهذا ما يأمله من الحكومة الجديدة».

من جهته، أشار المواطن عبد الباسط الخطيب «إلى أن هناك رغبة لدى الفلسطينيين بوجود مؤسسات حكومية ترعى مصالحهم وتكون على درجة عالية من الإصلاح والمتانة وبالتالي ينعكس ذلك على المواطن إيجابيا بالتعامل معها والانصياع لأوامرها كما أنها هي الوجه الحقيقي للشعب الفلسطيني وتمثله في الخارج، لذا يجب أن يتم إصلاحها للتمتع بأداء جيد ليسهل التعامل معها ومنحها الأموال لتقوم بدورها الإيجابي وخدمة المواطنين وهذا المطلب لما له من اهمية تقدم على اهتمام الناس بالأجهزة الامنية».

من جهته، أكد د. سميح شبيب، الأستاذ في جامعة بيرزيت «على أن هنالك بعدين وقفا وراء عملية التصويت، الأول سياسي كون الانتخابات خيار سياسي وبعد بنيوي يتعلق ببناء مؤسسات الفلسطينية، و التي ضعفت في السنوات الأربعة الأخيرة واعتراها نوع من البيروقراطية والفساد، وهذا ما أكدته الدراسات المحلية والعالمية». وقال المواطن هيثم أبو عرة: «أن مؤسسات السلطة الفلسطينية الإدارية والأمنية اعتراها الكثير من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الواسطة والمحسوبية وهذا ما لمسناه في السنوات الأربعة الأخيرة».

انعدام الثقة بالمواقف الاسرائيلية

كما و أشار استطلاع يوم الانتخابات إلى أن أولويات ٥٧ ٪ من المشاركين في الانتخابات الرئاسية تركزت على الانسحاب الإسرائيلي من المدن. في هذا السياق يقول شبيب «ان ما عانه الشعب الفلسطيني في ظل الانتفاضة من حصار واحتياح للمدن وغيرها من الممارسات الإسرائيلية خلق أولويات عند الشعب الفلسطيني وهي العودة إلى حدود ٢٨ أيلول /٢٠٠٠ كما ان هذا المطلب لا يمنع من المطالبة بباقي النقاط لإنهاء الاحتلال من الضفة الغربية وغزة هذا بالإضافة إلى مطالبة إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية التي ضربتها بعرض الحائط كأنها لم تكن».

وقال المحامي شوكت البرغوثي «أنه لا توجد ثقة للشعب الفلسطيني في المواقف الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية فجميع الحلول المطروحة هي حلول اقتصادية وأمنية فالجميع يتحدث عن الدعم المالي لتحسين الوضع الاقتصادي والامني وهذا الاستقرار الأمني والاقتصادي هو ليس حل دائم للقضية الفلسطينية. أما الحل بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام ١٩٦٧ وعودة الاجئين والقدس غيرها فهو غير مطروح». كما حظي تخفيف المعاناة على الحواجز على أولوية ٧٧٪ من المشاركين في الاستطلاع وفي المقابل٧٦٪ منهم كانت أولويتهم هي استئناف المفاوضات مع إسرائيل، وأكد الجرباوي على «أن الشعب الفلسطيني على درجه عالية من الوعي بأن التسوية السياسية مع الجانب الإسرائيلي هي طريق طويل الأمد وصعب وشاق و لا توجد لدى الناخب الفلسطيني ثقة بالمواقف الاسرائيلية. وأضاف الجرباوي» لقد رأى الشعب الفلسطيني ما أدت إليه المفاوضات خلال السنوات الثمانية السابقة لذا يجب مراجعة الذات مراجعة نقدية والتعلم من الأخطاء السابقة كي لا تسير المفاوضات حسب الإملائات والأجندة الإسرائيلية».

وضع اقتصادي متردد

تنين من خلال استطلاع يوم الانتخاب إلى ارتفاع نسبة المعتقدين ان الانتخابات ستؤدي إلى اصلاح اقتصادي حيث بلغت نسبتهم ٨١٪من المستطلعين. يقول الدكتور علي الجرباوي أن: «الاوضاع الاقتصادية صعبة للغاية ويعود ذلك إلى ما حل بها من تدمير جراء احتياح المدن بالإضافة إلى الحواجز، كل ذلك أدى إلى زيادة في معدلات البطالة والفقر، وجعل المنتخبين يطالبون الحكومة الجديدة بالقيام بإصلاح الأوضاع الاقتصادية في ظل زيادة المعونات والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية. لذا يجب أن يكون هناك استخدام سليم وتوظيف جيد للأموال لمحاولة النهوض بالشعب الفلسطيني من الوضع الاقتصادي المتردي والفقر المدقع الذي تجاوز ال٥٠٪». من جهته، تطرق سميح شبيب إلى الجوانب الاقتصادية، قائلاً أن البرامج الانتخابية لم تتضمن مساحة كافية لمعالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما سببه الاحتلال من كوارث وصعوبات وتقطيع الأوصال وهذا يعود إلى ضعف التخطيط و ضعف المصادر الزراعية والصناعية». كما واشار استطلاع يوم الانتخاب إلى أن تعزيز الديمقراطية حظي على أولويات ٢،٧٥٪ من الناخبين ويقول الجرباوي «مع أنها لم تكن ضمن أولويات الناخبين إلا انها نسبة معقولة وليست بسيطة، ولكن الضغوط والأوضاع التي عاشها الشعب جعلته يعيد ترتيب أولوياته ليبدأ من الأسفل إلى الأعلى، أي من الاحتياجات الاساسية وهذا لا يعني التنازل عن الديمقراطية».

أولويات ومطالب حذرة

ويقول الجرباوي «إن تحسين أداء مؤسسات السلطة مطلب شعبي وهذا ما نتمناه من الحكومة الجديدة ولكن الإصلاح يحتاج إلى حكومة جديدة وتشكيلة وزارية بعيدة عن التشكيلة السابقة واعادة النظر في الموجودين على رأس أعمالهم بالإضافة إلى فصل الأجهزة الأمنية ومنع تدخلها في الجهاز الإداري والمدني حتى تكون الوظيفة العامة مفتوحة أمام الجميع وتخضع لمعايير ومقاييس بعيدة عن الوساطة والمحسوبية». المواطنة حنان الشنار قالت أنه «إذا بقيت الحكومة الحالية مع تعديلات طفيفة فأنا غير متفائلة بحدوث أي تغير أو إصلاح للفساد»، وأضافت الشنار «نطالب الحكومة بان تكون على قدر من المسؤولية ولا تخضع للإملاءات الإسرائيلية، كما أنه لا يوجد لدي ثقة بالتفاوض مع شارون حيث لا يوجد رادع أخلاقي أو انساني أو دولي يمنعه من تحقيق طموحة في قتل الشعب الفلسطيني سواء انسحب من المدن أم لا».

****

من نتائج استطلاع يوم الانتخاب

من بين القضايا المذكورة أيها تشكل الاولوية لك

	المجموع٪
انسحاب إسرائيلي دائم من المدن الفلسطينية	٢٨،٧
تحسين الأوضاع الاقتصادية	٢٥،٩
استئناف المفاوضات مع إسرائيل	١٤،٨
المزيد من ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية	٩،٤
تحسين أداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	٨،٤
التخفيف من المعاناة على الحواجز	٧،٤
تعزيز الديمقراطية	٥،٣

جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٥/١/٩